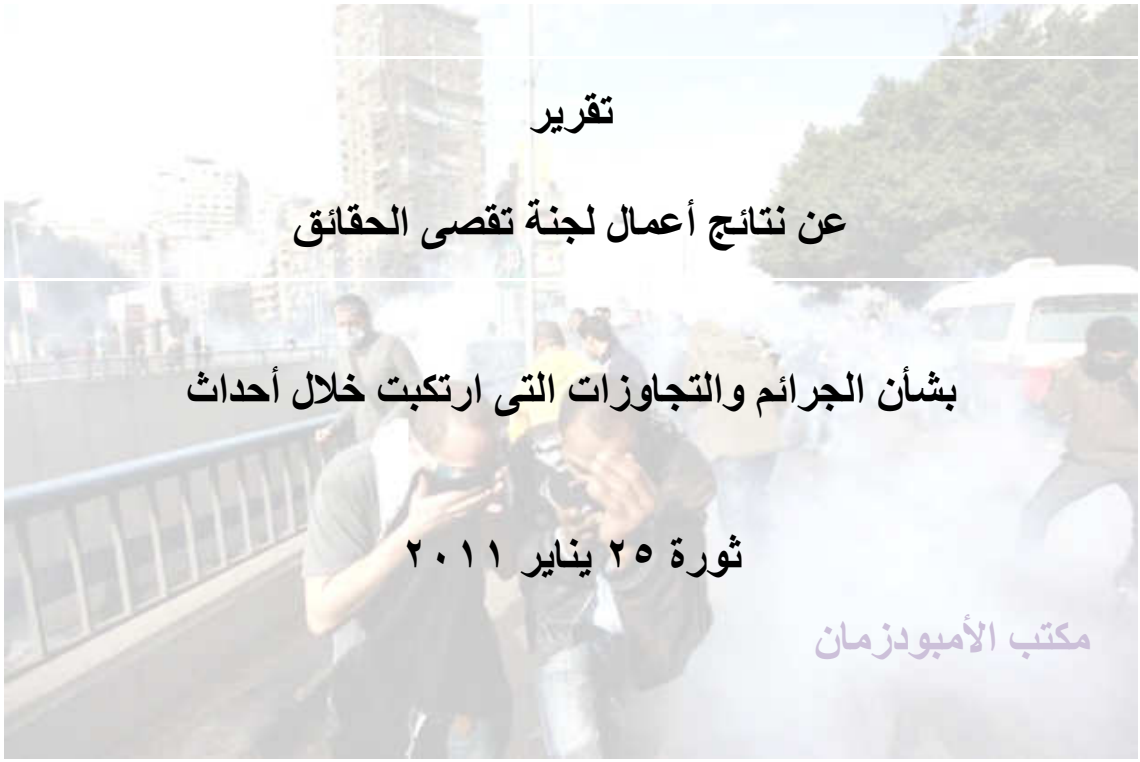

تقرير

عن نتائج أعمال لجنة تقصى الحقائق

بشأن الجرائم والتجاوزات التى ارتكبت خلال أحداث

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مكتب الأمبودزمان

"**قائمة المحتويات**"

- **موجز تطور الأحداث وتسلسلها الزمني خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١١/٢/١١**

- **الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث الثورة**
  - جرائم القتل خلال محاولات الشرطة فض التظاهرات.
  - جرائم قتل متظاهرين من جانب ميليشيات الحزب الوطني.
  - الاعتداءات البدنية ، والاصابات المتخلفة عن قمع المتظاهرين.
  - جرائم الخطف والاعتقال والتعذيب.

- **السياسات الإعلامية بين إجراءات التعتيم والتضليل**
  - التعتيم الإعلامي.
  - التضليل والتحريض في الإعلام الرسمي.
  - قمع الإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان.

- **الخلاصة والتوصيات**

- **الملاحق**
  - قائمة اولية باسماء الشهداء حتى ٧ مارس ٢٠١١.
  - قائمة بأسماء مصابين فى محافظة السويس سلمها نشطاء الثورة بالمحافظة إلى لجنة تقصي الحقائق.

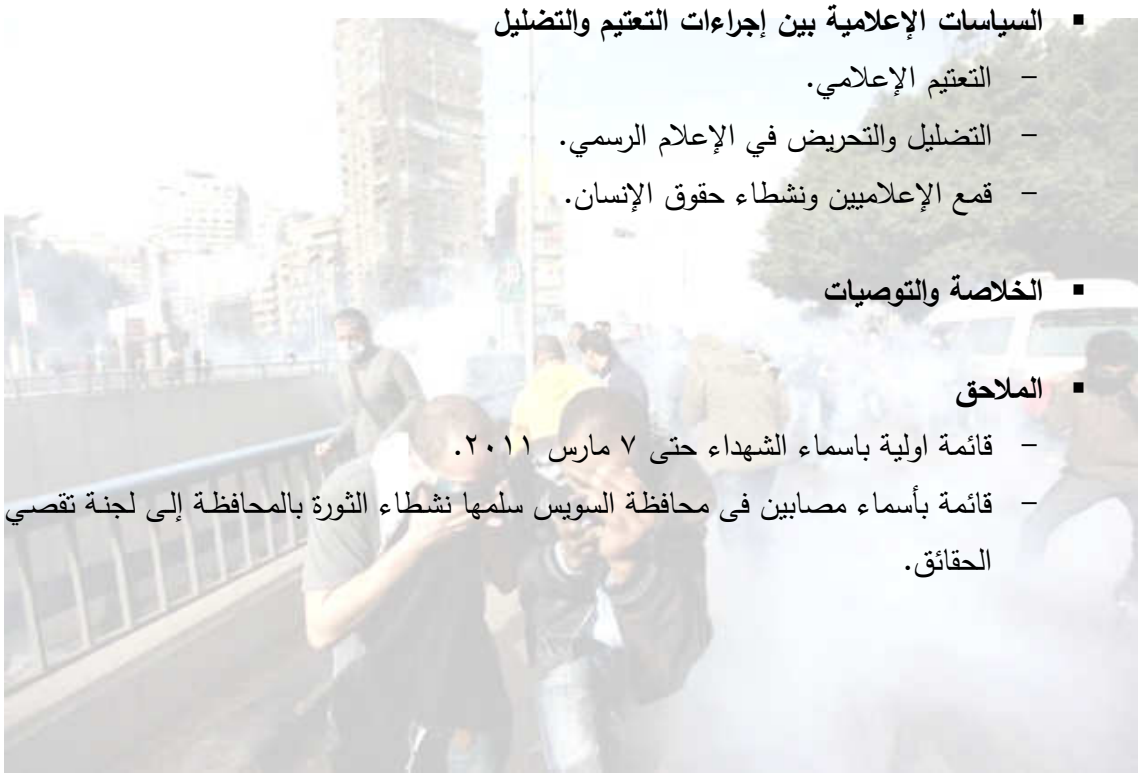

مقدمة

شهدت إجراءات قمع ثورة يناير ٢٠١١ السلمية في مصر منذ تفجرها في الخامس والعشرين من يناير سلسلة من الجرائم الجسيمة بحق نشطاء الثورة وجماهيرها، شملت جرائم قتل عمد، وقتل عشوائي، وإصابة مواطنين بإصابات جسيمة أسفر بعضها عن إعاقة تامة أو جزئية، وكذا اختطاف، واعتقال وتعذيب مواطنين، من جانب قوات الشرطة، وميليشيات تضم "بلطجية" وعناصر أمنية تابعة للحزب الوطني الحاكم "سابقاً"، فضلاً عن جرائم قتل وإصابة وخطف مواطنين من جانب مجرمين جنائيين فروا من السجون خلال فترة الانسحاب الأمني بأسلوب يثير تساؤلات خطيرة.

ويوجز هذا التقرير نتائج لجنة تقصي الحقائق التي شكلها المجلس القومي لحقوق الإنسان برئاسة الأستاذ "محمد فائق" وعضوية السيدات والسادة د."فؤاد رياض"، و"منى ذو الفقار"، و"حافظ أبو سعدة"، ود."جورجيت قليني" و"ابتسام حبيب" أعضاء المجلس، ويساعدهم أكثر من ثلاثين باحثاً متخصصاً وإدارياً من مكتب الشكاوى بالمجلس وبمشاركة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أوفدت بدورها بعثات ميدانية لعدد من المحافظات.

استندت اللجنة في مصادرها على الشكاوى التي تلقتها، والبلاغات الصادرة عن أسر الضحايا، والمصادر الرسمية، والإدارات المتخصصة في المستشفيات التي استقبلت جثث القتلى والمصابين في القاهرة وعدة محافظات، وتقارير بعض المنظمات المصرية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. والمصادر الإعلامية المرئية والمكتوبة والمسموعة، كما عقدت جلسات استماع للشهود من الأفراد والمجموعات التي شاركت في التظاهرات وعايشت إجراءات القمع التي تمت على أيدي أجهزة الأمن أو ميليشيات البلطجية في عدة محافظات فضلا عن الشهادات التى جمعتها.

وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية تبدأ بعرض موجز لتطورات الأحداث، والتساؤلات الرئيسية حولها، ثم يقدم عرضاً تحليلياً وافياً لجرائم القتل والاعتداء البدني، وغيرها من التجاوزات. ويختتم بتوصيات محددة بشأن مساءلة الجهات والأفراد المسئولون عن الجرائم التي ارتكبت خلال أحداث الثورة الوطنية من خلال ما تجمع لدية من دلائل.

وتتناول الملاحق، قوائم أولية بالضحايا تم تحديثها حتى ٧ مارس ٢٠١١، وقائمة بأسماء المصابين فى محافظة السويس سلمها نشطاء الثورة للجنة تقصي الحقائق.

أولاً : موجز تطور الأحداث وتسلسلها الزمني

١- بدأت التظاهرات الاحتجاجية بعد ظهر **يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١**، بناء على دعوة من عناصر شبابية على شبكات التواصل الاجتماعي وحركات سياسية للاحتجاج سلمياً على الأوضاع

السياسية والاجتماعية المتردية في البلاد بأسلوب سلمي، وكان أبرزها تظاهرات ومسيرات في محافظات القاهرة والجيزة والسويس والإسكندرية والإسماعيلية والدقهلية والغربية والشرقية والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وأسوان، وشمال سيناء. ورفعت التظاهرات شعارات تتعلق بالتغيير والحرية والعدالة الاجتماعية ووقعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين خلال محاولة فض التظاهرات، أخذت طابعاً حاداً في السويس حيث أفضت إلى قتل اربعة أفراد من المتظاهرين بالرصاص الحي. وانتهى إضراب اليوم الأول بتفريق تظاهرات ميدان التحرير بالقوة، فيما توافق المتظاهرون على استئنافها في اليوم التالي.

٢- في **اليوم الثاني للثورة** الموافق **الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١** تواصلت التظاهرات رغم قرار الشرطة بحظر التظاهر وامتدت إلى محافظات القاهرة، والجيزة والسويس والإسكندرية والدقهلية والقليوبية وبني سويف ودمياط. وكان أعنفها في القاهرة إزاء إصرار المتظاهرين على متابعة الاحتجاجات رغم محاولات الشرطة تفريقهم كما وقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين وسقط المزيد من الضحايا بين قتلى وجرحى، كما واصلت قوات الشرطة اعتقال المتظاهرين، وقدرت المصادر الإعلامية عددهم بنحو ٥٠٠ معتقل وفرضت السلطات قيوداً على الانترنت، وحجبت مواقع للتواصل الاجتماعي بينما دعا المتظاهرون لمظاهرة كبرى يوم ٢٨ يناير.

٣- وفي **اليوم الثالث للثورة** الموافق **الخميس الموافق ٢٧ يناير ٢٠١١** شهدت البلاد مظاهرات متفرقة بينما شهدت مدينة السويس تصعيداً عنيفاً من قوات الشرطة والمتظاهرين لاسيما في حي الأربعين في سياق تشييع الأهالي جنازة ضحايا الأيام السابقة، حيث وقعت اشتباكات بين الطرفين، وأحرق المتظاهرون مركز المطافى المجاور لقسم شرطة الأربعين ، وأصيب أكثر من ١٥٠ شخصاً ليصل عدد إجمالي المصابين منذ بدء المظاهرات أكثر من ٥٠٠ فرد بينهم عدد من أفراد الشرطة، كما ألقى القبض على أكثر من ٥٠ متظاهراً. وكذلك شهدت شمال سيناء عدد من التظاهرات الاحتجاجية على خلفية مطالب الأهالي الإفراج عن المعتقلين وإقالة ومحاسبة عدد من مسئولي الأمن، وتخللها أعمال عنف في مدينتي العريش والشيخ زويد. كما شهدت كفر الشيخ مظاهرات واشتباكات في مدينة بلطيم.

٤- وفي **اليوم الرابع للثورة الموافق الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١**، والذي أطلق عليه "جمعة الغضب"، لبت حشود جماهيرية واسعة النطاق دعوات التظاهر. واندلعت المظاهرات في أعقاب صلاة الجمعة في مختلف أنحاء البلاد، وتمحورت حول المطالبة بإسقاط النظام. حيث تنادى المتظاهرون في القاهرة للتجمع في ميدان التحرير الذي تحول إلى مركز للثورة. وقد تصدت الشرطة لهذه المظاهرات بالقوة المفرطة مستخدمة الهروات، والمياه، والقنابل المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي، وبلغت ذروتها باستخدام الخرطوش ثم الذخيرة الحية، والدهس بالعربات المدرعة الشرطية للمتظاهرين. وبلغت الاشتباكات أوجها ابتداء من عصر ذلك اليوم، وأدت إلى فداحة أعداد القتلى والمصابين بين المتظاهرين، وتراجع قوات الشرطة ثم انسحابها في نحو الساعة الرابعة والنصف. ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية بصفة الحاكم العسكري قرارا بنزول الجيش

لتأمين الأوضاع وفرض حظر التجول في القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس وتطورت الأمور على النحو التالي:

أ- إقدام بعض العناصر على أعمال حرق وتخريب، شملت سيارات الشرطة وأقسامها، والمقر الرئيسي للحزب الوطني بالقاهرة، والذي يضم مبناه كلا من مقار المجلس القومي للمرأة والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكذا في عدد آخر من المحافظات.

ب- تعرض بعض المنشآت العامة لنهب كلي أو جزئي وكذا بعض الممتلكات الخاصة.

ج- بدء شيوع حالة من الفوضى والترويع للمواطنين.

د- إعلان رئيس الجمهورية إقالة الحكومة.

هـ- تعطيل خدمات الوصول الى الإنترنت بشكل كامل في مصر، اعتبارا من منتصف الليلة السابقة، وايقاف خدمة الاتصالات عبر الهاتف المحمول عن الشبكات الثلاث، في القاهرة والعديد من المحافظات.

٥- وشهد **اليوم الخامس للثورة الموافق ٢٩ يناير** عدة ظاهرات رئيسية أبرزها فرار عشرات الآلاف من السجناء من مجمعات سجنية رئيسية هي: أبو زعبل، ووادي النطرون، والمرج، والفيوم (دمو)، والقطا، وقنا في ظروف ملتبسة، كما تواصل الهجوم على المقرات الأمنية، ومن ثم فقد تزايدت حالات النهب للكثير من المحال التجارية والبنوك ومحطات البنزين وأعمال البلطجة والترويع للمواطنين من جانب الخارجين على القانون، لاسيما في ظل امتلاك الكثيرين منهم أسلحة نارية تم الاستيلاء عليها من أقسام الشرطة والسجون، أدت في مجملها إلى شيوع حالة من الفراغ الأمني الهائل والفوضى، مما دفع المواطنين إلى تشكيل لجان شعبية لحماية الأرواح والممتلكات، ، حيث نجحت في التصدي وضبط عدد كبير من العناصر الإجرامية.

وفي نفس الوقت واصل آلاف المتظاهرين حشودهم في الشارع سواء في القاهرة أو المحافظات (الإسكندرية – المنوفية – القليوبية – الغربية – الشرقية – البحيرة – دمياط –كفر الشيخ – الدقهلية – السويس – الإسماعيلية – بور سعيد – الفيوم – بني سويف – المنيا – سوهاج – قنا – الأقصر – وشمال و جنوب سيناء – أسوان)، معربين عن تصميمهم على البقاء في الشوارع، ومواصلة الاحتجاج حتى يسقط النظام ومطالبين بالإصلاح السياسي والاقتصادي .. وقعت خلالها أعمال عنف وتخريب، لعدد من مقار الهيئات الحكومية والأمن والحزب الوطني (الحاكم)، ووقع عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح في صفوف المتظاهرين، كما تم اعتقال بعض منهم.

وعلى الصعيد السياسي قدمت الحكومة وأعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني استقالاتهم، بينما زادت ساعات حظر التجول لتصبح من الرابعة عصرا حتى الثامنة صباحا.

٦- وفي اليوم **السادس للثورة** (الموافق ٣٠ يناير ٢٠١١)، تواصلت المظاهرات على طول البلاد، وانضم عدد من القضاة ورجال الأزهر للمتظاهرين في ميدان التحرير في وسط القاهرة، احتجاجا على تعيين اللواء عمر سليمان، نائباً للرئيس وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق، وتأكيدا على إصرارهم على تحقيق مطالبهم كاملة (تغيير الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية مؤقتة، وحل مجلس الشعب والشورى). وفي نفس الوقت فقد وقعت أعمال تخريب وحرق للمنشآت الحكومية ومقار الحزب الوطني بعد سلب محتوياتها في معظم المحافظات، وتوالى هروب مئات السجناء من سجون عدة محافظات، حيث انتشروا في القرى والمدن لسرقة المحال التجارية والبنوك والمنازل والمتاحف الأثرية. كما تواصلت أعمال التخريب والنهب والترويع من جانب الخارجين على القانون، بينما استمرت جهود المواطنين لمواجهة ذلك بتشكيل فرق للدفاع الشعبي عن الأحياء السكنية والممتلكات، بينما كثفت القوات المسلحة من تواجدها في القاهرة. وتوالى سقوط الضحايا بين قتل وجريح في مختلف المحافظات. وقد نجحت جهود الأمن الشعبي والعسكري –إلى حد كبير– في التصدي لهذه الظواهر والقبض على عدد من السجناء الهاربين والخارجين على القانون، واستعادة الكثير من قطع السلاح المسروقة.

٧- شهد يوم **الثلاثاء الموافق ١ فبراير ٢٠١١** (اليوم السابع للثورة) مظاهرات مليونية حاشدة في كل من القاهرة والإسكندرية، كما خرج عشرات الآلاف في مختلف المحافظات (القليوبية – الشرقية – الغربية – البحيرة – الدقهلية – الإسماعيلية – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – الأقصر)، للمطالبة بإسقاط النظام وتنحي الرئيس، بينما استمرت لجان الأمن الشعبي في التصدي بنجاح لأعمال "البلطجة" في الشارع المصري. وفي نفس الوقت بدأت محاولات لاستعادة دور الشرطة في الشارع.

ومع إعلان رئيس الجمهورية في خطابه مساء ذلك اليوم نيته عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة فى الانتخابات المقررة فى سبتمبر ٢٠١١، وإقرار مجموعة من التعديلات الدستورية والتشريعية، بما فيها تعديل المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور، والبت فى الطعون على انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وتصحيح عضوية المجلس، وفتح تحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمنى الذى شهدته البلاد ، خرج مئات المتظاهرين في بعض أحياء القاهرة لتأييد الرئيس، والمطالبة بإنهاء الاحتجاجات ضده، بدعوى إنقاذ البلاد من الفوضى، وإتاحة الفرصة لاستعادة الأمن والهدوء، وتحقيق الإصلاحات المنشودة.. وأخذ بعضهم طريقه إلى ميدان التحرير، معقل المحتجين على النظام، والذين أبدى بعضهم قبولا بتعهدات الرئيس بالإصلاح، بينما أصرت الأغلبية على المضي قدما في احتجاجاتهم، نظرا لعدم ثقتهم، سواء في جدية النظام نحو التنفيذ، أو احتمال إقدامه على اتخاذ تدابير انتقامية تجاه المحتجين فيما بعد.

٨- اتسم يومي **الأربعاء الموافق ٢ فبراير والخميس ٣ فبراير ٢٠١١** – وهما ثامن وتاسع أيام الثورة – بانقسام التظاهرات بين تلك المؤيدة للنظام والرئيس أو المعارضة له سواء في القاهرة أو بالمحافظات، وإن كانت الكثرة الغالبة منها لصالح المعارضة. لذا فقد خيم العنف والدموية على

هذين اليومين منذ صباح الأربعاء الباكر، وحتى فجر الخميس، حتى أطلق عليه وصف "يوم الأربعاء وليلة الخميس الدامي"، فمنذ الصباح تجمعت أعداد من مؤيدي النظام فى ميدان مصطفى محمود بالمهندسين ، واتجهت اعداد غفيرة منهم – وغالبيتهم العظمى من "البلطجية" – الى المداخل الرئيسية لميدان التحرير بالقاهرة (معقل المحتجين) حوالى الساعة ١٢ ظهرا مزودين بالعصي والأسلحة البيضاء و"كسر السيراميك" محاولين اقتحام الميدان وطردهم منه بالقوة، مستغلين تناقص أعدادهم نسبيًا، ودارت اشتباكات عنيفة غير متكافئة بينهم وبين المحتجين العزّل من أي أدوات للدفاع عن أنفسهم، مما أسقط العديد من الضحايا غالبيتهم العظمى من المحتجين بإصابات وكسور جسيمة خاصة في الأعين والرؤوس والعظام أدت إلى وفاة عدد منهم. وعند الظهيرة اخترقت مجموعة من المؤيدين الميدان ممتطية الخيول والجمال ومسلحة بقضبان حديدية وعصي غليظة وكرابيج، وأخذت في مهاجمة المحتجين بوحشية قاصدة إثارة الذعر والفزع بينهم، لاسيما وقد كان بينهم العديد من النساء وكبار السن، أملا في إخلاء الميدان منهم.. إلا أن المحتجين صمدوا وتمكنوا من إحباط هذه المحاولة، واستعادة السيطرة على الميدان، ومن ثم تركزت الاشتباكات على مداخل الميدان باستخدام الحجارة والطوب حتى المساء مسببة المزيد من الإصابات.

وفى حوالى الساعة ٥,٣٠ مساء ، هاجم مؤيدو النظام برفقة عناصر من الشرطة فى ثياب مدنية فندق رمسيس هيلتون القريب من ميدان التحرير لاخلائه بالقوة من اطقم القنوات الفضائية التى كانت تنقل بثا مباشرا للتطورات فى ميدان التحرير ، وقاموا بالاعتداء عليهم بالضرب وطردهم والاستيلاء على معداتهم وتحطيم بعض هذه المعدات .

حمل مساء ذلك اليوم المزيد من العنف تجاه المحتجين، بعد أن احتل "بلطجية" النظام أعلى "كوبري أكتوبر" وأسطح أغلب الأبنية المطلة على ميدان التحرير، وأخذوا في إلقاء كرات اللهب وزجاجات "المولوتف" الحارقة وقذائف الغاز والأحجار عليهم، كما تعرض المحتجين فى الساعة ٤,٣٠ فجر الخميس لرصاص القناصة المتمركزين أعلى بعض هذه الأبنية (قتل عدد ٨ أفراد، وفقا للتقارير الرسمية، أغلبهم بالطلقات الحية، وتردد أن عدد المصابين في هذين اليومين وحدهما بلغ نحو ٣٠٠٠ شخصا)، في الوقت الذي استمر حصار هؤلاء "البلطجية لمداخل الميدان لمنع دخول المساعدات الطبية أو الغذائية للمحتجين –باستثناء عربات الإسعاف– التي لم تكن كافية قياسا بالعدد الضخم من المصابين– في الوقت الذي التزمت عناصر القوات المسلحة المتمركزة في الميدان وعلى مداخله موقف "الحياد السلبي" إزاء هذه الأحداث. والجدير بالذكر أن المحتجين قد تمكنوا رغم ذلك من القبض على أعداد من "بلطجية" المؤيدين، وتردد أن بعضهم كان يرتدي زيا رسميا ويحمل أوراقا ثبوتية شرطية، وتم تسليمهم إلى عناصر القوات المسلحة بعد علاج المصابين منهم بالمستشفي الميداني الذي أقامه "الثوار" بميدان التحرير.

وعند السابعة صباح يوم الخميس الموافق ٣ فبراير كان شباب ثورة يناير قد أحكموا سيطرتهم على ساحة ميدان التحرير وقاموا بتأمين "مطالع كوبري أكتوبر" بعد تطهيرها من

عناصر "البلطجية"، كما أقامت القوات المسلحة عازلا بين الطرفين، مما أسهم في تخفيف حدة الاشتباكات، وإن استمرت على فترات متقطعة.

٩- وفي **اليوم العاشر للثورة، الموافق الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١**، الذي أطلق عليه الثوار لقب "**جمعة الرحيل**" احتشدت المظاهرات في القاهرة وأغلب المحافظات الأخرى (الإسكندرية – السويس – بورسعيد – القليوبية – الشرقية – الدقهلية – البحيرة – المنيا – أسيوط – الأقصر – أسوان – شمال سيناء..) والتي شارك فيها مئات الآلاف مرددة جميعها مطلبًا واحدا، وهو «رحيل الرئيس مبارك»، وقد فشلت بعض المحاولات التي قام بها "البلطجية" في منع المحتجين من الخروج إلى التظاهر، ووقعت احتكاكات في بعض المناطق إزاء خروج مظاهرات – أغلبها محدود الأعداد– مؤيدة لبقاء الرئيس (القليوبية – الغربية – البحيرة – السويس – الإسماعيلية – بورسعيد – دمياط –الفيوم – المنيا – أسيوط – الأقصر). وقد حدثت بعض الإصابات قرب ميدان التحرير بالقاهرة (عدد ٧ أشخاص)، ونجحت عناصر القوات المسلحة في التفريق بين الجانبين في الدقهلية وألقت القبض على عدد ٧ من المندسين داخل المظاهرات، بينهم اثنان تردد أنهما من أفراد مباحث أمن الدولة.

وفي نفس الوقت، بدأ حراك مكثف على المستوى السياسي، سواء من خلال طرح النظام إجراء حوار مع القوى السياسية المعارضة، أو قيام الأخيرة من جانبها بتوضيح مواقفها ومطالبها على خلفية مطالب الثوار من النظام، والتي ارتفع سقفها بتوالي الأحداث واتساقا مع التوافق الجمعي الذي عبرت عنه التظاهرات الشعبية الحاشدة في أنحاء البلاد، مطالبة بتنحي الرئيس أولا، ومحاسبة المفسدين من رموز النظام وتقويض مؤسساته، ومعاقبة المسئولين عن الأحداث الدموية والفراغ الأمني ونتائجه المأساوية، والسير بخطوات جادة على طريق إقامة الدولة المدنية على أسس سليمة.

١٠-واعتبارا من **اليوم الثانى عشر** للثورة الموافق **الأحد ٦ فبراير ٢٠١١** بدأ الآلاف تنفيذ ما سموه «**أسبوع الصمود**» في ميدان التحرير بعد انتهاء مظاهرات «**جمعة الرحيل**» دون أن يترك الرئيس مبارك السلطة. وفي إطار استعداداتهم لاعتصام طويل، قرروا زيادة الحواجز التأمينية في المداخل المؤدية إلى الميدان، كما وضعوا كميات كبيرة من الحجارة خلف كل حاجز لصد أى هجمات محتملة من مؤيدى بقاء مبارك. كما نصب المعتصمون خياما إضافية ومظلات للوقاية من المطر، لاستقبال محتجين جدد، بعد أن أعلنوا عن مظاهرات مليونية في البلاد أيام ٦ و ٨ و ١٠ فبراير على أن يكون الجمعة الموافق ١١ فبراير ذروة أسبوع الصمود. وبذلك استمرت المظاهرات المطالبة بتنحى الرئيس في القاهرة وفي العديد من المحافظات المصرية. فقد احتشد مئات الآلاف من المتظاهرين، يوم ٦ فبراير، لليوم الثالث عشر على التوالى في ميدان التحرير، وأدوا صلاة الغائب على أرواح الشهداء، كما أقامت ٣ مجموعات مسيحية قداس الأحد على أرواح شهداء الثورة. وفي نفس الوقت كانت المظاهرات تجوب عددا آخر من المدن (٦ أكتوبر – الإسكندرية – السويس – المحلة الكبرى) تؤكد مطالب الثوار.

١١-وفي يوم **الإثنين الموافق ٧ فبراير** واصل المعتصمون بميدان التحرير احتجاجاتهم، رافضين التفاوض على مطالبهم مادام مطلبهم الأول الذى أعلنوه عبر مئات اللافتات المعلقة في الميدان «الرحيل أولا» لم يتحقق. كما رفضوا جميع الاتصالات التى تجرى باسمهم، مشيرين إلى أن من يشاهدونهم في وسائل الإعلام «غرباء عنهم» لا يعرفونهم، مشيرين إلى تصميمهم على عدم مغادرة الميدان إلا بعد الاستجابة لمطالبهم، كما نظم المئات من الصحفيين جنازة رمزية للشهيد أحمد محمود، الصحفي بمؤسسة الأهرام، الذى قتله أحد القناصة برصاصة في رأسه أثناء تصويره الأحداث الجارية، انطلقت من أمام نقابة الصحفيين باتجاه ميدان التحرير، اشترك بها العديد من المواطنين، رددوا خلالها هتافات منددة بالاعتداء على الصحفيين أثناء تأديتهم وظيفتهم، وأيضا ضد الصحف القومية ورؤساء تحرير تلك الصحف وضد الصحفيين الذين لا ينقلون حقيقة ما يجري، وحملوا نعشا رمزيا طافوا به ميدان التحرير.

١٢-ويوم **الثلاثاء الموافق ٨ فبراير**، حيث دخلت الثورة يومها الـ١٥، تظاهر الآلاف من المواطنين في القاهرة وعدد من المحافظات (الإسكندرية – القليوبية – الدقهلية – الشرقية – البحيرة – كفر الشيخ –دمياط – السويس – الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج)، استجابة للدعوة التى أطلقها المعتصمون بميدان التحرير بتنظيم مظاهرات مليونية أيام الأحد والثلاثاء والجمعة تأكيدا للإصرار على مطالب الثوار، وعلى رأسها تنحي الرئيس، وأعلن المتظاهرون بدء ما وصفوه بـ«**أسبوع العناد**» حتى تتحقق مطالبهم، ومن ثم احتشدت «مليونية جديدة» في ميدان التحرير، والشوارع الجانبية. وقد شهدت التظاهرات تغيرا نوعياً (مشاركة العديد من القوى السياسية والفئوية فيها –انضمام ما يقرب من ألف أستاذ جامعي – طرح مطالب فئوية لعمال ومهنيين في القاهرة والمحافظات..)، كما أنها وصلت إلى مقري مجلسي الشعب والشورى، واقتربت من مجلس الوزراء، ووزارة الداخلية. ومن ناحية أخرى أصدر الرئيس قراره بتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وتقرر إضافة المادة «٨٨» إلى المواد التى سيجري تعديلها، وفي مقدمتها المادتان «٧٦» و«٧٧»، كما أعلن السيد/ عمر سليمان أنه تقرر تشكيل "لجنة تقصي حقائق"، للتحقيق في الأحداث التى شهدها ميدان التحرير يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١، وتعهُد الرئيس بعدم ملاحقة الشباب المتظاهرين وعدم التضييق عليهم ومنحهم الحرية في التعبير عن آرائهم.

١٣-جاء يوم **الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١**، والذي أطلق عليه "**جمعة الحسم**" بعد سلسلة من التظاهرات "المليونية" على امتداد البلاد، فيما سمي بـ "**أسبوع الصمود**" في ظل حالة من الغليان الشعبي العارم، إثر إلقاء الرئيس خطابا مساء الخميس الموافق ١٠ فبراير، فوَّض فيه نائبه السيد/ عمر سليمان اختصاصات رئيس الجمهورية دون أن يعلن التنحي كما كان متوقعا (كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد انعقد مساء نفس اليوم، دون حضور الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، معلنا بيانه رقم "١"، وأنه سيظل في حالة انعقاد دائم). وهكذا تدفقت الجماهير الثائرة ابتداء من منتصف ليلة الجمعة إلى ميدان التحرير معبرة عن استيائها ورفضها خطاب مبارك، ثم بادر بعضها بالتحرك إلى مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة رافعة شعاراتها بسقوط

الرئيس. وما أن طلع نهار الجمعة إلا وكانت مصر تموج في مظاهرات حاشدة تطالبه بالرحيل تعززها موجة أخرى من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات الفئوية (عمال – موظفون)، ضمت مئات الآلاف على مستوى الجمهورية، للمطالبة بتحسين الأجور والأحوال المعيشية، مهددة بتصعيد الاحتجاجات والانضمام إلى المتظاهرين في ميدان التحرير، مؤكدين تأييدهم لمطالب ثورة «٢٥ يناير».

١٤-ورغم صدور البيان رقم "٢" عن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بضمان تنفيذ المطالب الجماهيرية، فقد استمرت حدة التظاهرات في جميع الأنحاء، حتى أعلن نائب رئيس الجمهورية مساء يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١ في بيان مقتضب تخلي مبارك عن رئاسة الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، لتتحول تظاهرات الاحتجاج والتنديد إلى موجات عارمة من الابتهاج بالنصر بعد تحقق مطلبها الرئيسي، الذي ظلت تصر عليه لمدة (١٨) يوما متصلة.

١٥-ولما كان الأمر لا يقف على هذا الحد في مطالب الثوار، فقد تواصلت المظاهرات المليونية، لاسيما في قاعدة الثورة بميدان التحرير، أيام **الجمعة الموافق ١٨ فبراير** للاحتفال بانتصار الثورة وتجديد الشعب عهده بمواصلتها حتى تحقيق جميع أهدافها، ثم **أيام ٢٥ فبراير و٣ مارس** للمطالبة باستقالة وزارة الحزب الوطني برئاسة "الفريق أحمد شفيق"، وحل "إدارة مباحث أمن الدولة"، والإفراج عن المعتقلين، وملاحقة رموز الفساد، ومعاقبة الجناة المسئولين عن إراقة دماء شهداء ومصابي الثورة، وغير ذلك من المطالب المشروعة، التي تحقق جزء منها، ومن ثم فقد قرر الثوار تعليق احتجاجاتهم لمدة أسبوعين لإتاحة الوقت أمام وزارة د. "عصام شرف" التي شكلت **يوم ٧ مارس ٢٠١١** لمباشرة مهامها.

١٦-ومن جانب آخر، فقد توالت الاحتجاجات الفئوية في مختلف القطاعات، مطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية والوظيفية، في ظل غياب شبه كلي للوجود الشرطي عن الشارع المصري، بما هيأ المناخ لفراغ أمني خطير أتاح لـ "البلطجية" والخارجين عن القانون فرصة العبث والنهب وترويع المواطنين والاعتداء على حياتهم وأعراضهم وممتلكاتهم، بل والتجاوز إلى ممتلكات الدولة ذاتها، الأمر الذي انعكس سلبا بدرجة بالغة على عجلة الإنتاج، وعلى أحوال كافة فئات المجتمع وأوضاعها.. وهو ما يهدد بالتالي مكاسب الثورة ويطرح مخاطر الانفلات الأمني الكامل والانهيار الاقتصادي، بما يتيح الفرصة أمام القوى المضادة للثورة لاستغلال الموقف لصالحها، لاسيما وهي تطل برؤوسها من أكثر من نافذة (مغزى مظاهرات ما يسمى بالوفاء للرئيس السابق، رغم محدوديتها – شكلية الإجراءات تجاه عدد من رموز النظام – عدم اتخاذ موقف حاسم بشأن الرئيس السابق وأسرته – بطء وميوعة الإجراءات حيال قيادات وعناصر الشرطة المتورطة في أحداث الثورة –غموض الرؤيا تجاه المرحلة المقبلة).

ثانياً : جرائم القتل والاعتداء البدني

١. جرائم القتل خلال محاولات الشرطة فض المظاهرات

بلغ عدد الضحايا، وفقاً للتقديرات الرسمية الأولية لوزارة الصحة في ١٥ فبراير، ٣٦٥ شهيداً و ٥٥٠٠ مصاباً وينتظر وفقاً للوزارة ذاتها أن يتضاعف هذا الرقم بمقدار مرة ونصف مرة عند استكمال الحصر، جراء قيام بعض المواطنين بدفن جثث ذويهم دون تصريحات دفن، ووجود بلاغات بالعديد من المفقودين لم يتم بعد إجلاء مصيرهم. هذا بخلاف عدد الضحايا من رجال الشرطة الذين سبق أن أوضحته وزارة الداخلية في بيان لها في ١٤/ ٢ /٢٠١١، ويبلغ ٣٢ من رجال الشرطة بينهم ٦ ضباط، وإصابة ١٠٧٩ منهم ٣٤٢ ضابطاً.

وقد قامت وزارة الصحة بتحديث بيانتها عن عدد القتلى فى ٢١ فبراير فبلغت ٣٨٥ قتيلا، بينما وثقت إحدى الهيئات الشعبية جبهة الدفاع عن متظاهرى مصر قائمة تضم ٦٨٥ شهيدًا حتى ٧ مارس ٢٠١١.

وقد تنوعت أنماط القتل والاعتداءات البدنية على المواطنين تنوعاً كبيراً فكان منها القتل العمد، والقتل العشوائي، والقتل الخطأ. كما تنوع مرتكبي هذه الجرائم بدورهم تنوعاً مماثلاً، فنسب بعضها إلى عناصر الأمن ونسب بعضها إلى تنظيم يضم عناصر أمنية، وبلطجية تابعين للحزب الوطني. كما تم بعضها على أيدي بلطجية وسجناء فارون.

كذلك تنوعت أسلحة القتل، فاستخدمت الشرطة وسائل فض المظاهرات بالقوة مثل العصى الغليظة والقنابل المسيلة للدموع والخرطوش والرصاص المطاطي، على نحو مخالف للقانون أدى إلى قتل عدد من المواطنين، كما استخدمت الرصاص الحي بشكل مباشر في قتل مواطنين آخرين دون مبرر الدفاع عن النفس. كما وثقت الأفلام مشاهد إضافية بتعمد سيارات الأمن المدرعة دهس مواطنين عمداً.

واستخدم البلطجية الأسلحة البيضاء مثل "السنج" و"المطاوي" و"العصى الغليظة" وقطع الحديد، والحجارة جنباً إلى جنب المشهد المزري باستخدام الخيول والجمال والحمير، ووثقت الأفلام تعمد سيارات مدنية وسيارات إطفاء دهس مواطنين عمداً. ووضعت النيابة العامة يدها على إحدى السيارات المدنية وتجرى تحقيقات بشأنها.

القتل العمد

رصدت البعثة عدداً كبيراً من الحالات التي يمكن أن ينطبق عليها صفة القتل العمد، وكان أبرزها وأوسعها نطاقاً تعمد إصابة المتظاهرين بالرصاص الحي في الرأس والصدر، بالمخالفة لأحكام القانون.

وبفحص قائمة بأسماء الشهداء وثقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ (٢٠١١/٢/١٤) وتشمل (٢٥٧) حالة، يظهر أن عدد القتلى جراء إصابات بالرأس أو الرقبة أو الصدر أو البطن والفخذ والظهر، والمصابين بإصابات متعددة (١٢٧) شخصاً بمعدل يقارب النصف بما يعني أن هذه الإصابات تمثل ظاهرة وليس مجرد أخطاء فردية. وقد وقع أكثر من ٣٠ حالة منها في ميدان التحرير.

وبفحص قائمة أخرى تضم أسماء ٢٩ من الشهداء وثقتها بعثة المجلس القومي لحقوق الإنسان في السويس تبين إصابة معظم الضحايا بطلقات نارية في العين أو العنق أو الصدر أو الجبهة أو البطن، أو الظهر أو الفخذين أو أحد الجانبين وقد توفى بعضهم في الحال، وتوفى بعضهم الآخر إثر نقلهم إلى المستشفيات متأثرين بجراحهم.

ويلاحظ من واقع التوثيق الذي أجرته بعثة المجلس ومناقشة الشهود وذوو الشهداء أنه في ست حالات على الأقل من بين الحالات الـ ٢٩ وجه الشهود أصابع الاتهام إلى جهات معينة أو أشخاص بعينهم على النحو التالي:

١- حالة الشهيد **محمد السيد الحبيب** (٢٩ عاماً – سائق) بطاقة رقم قومي ٤٠٠٢٣١ استشهد يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ المعروف بجمعة الغضب متأثراً بطلق ناري في منطقة الوجه وخرجت الرصاصة من خلف الرأس خلال مشاركته في تظاهرة سلمية بالقرب من قسم السويس حيث قامت قوات الأمن وشرطة السويس بإطلاق النار بشكل مفرط وعشوائي، ثم قام رجال الأمن بالاختباء داخل معرض رجل الأعمال المدعو إبراهيم فرج صاحب معارض السيارات الشهير بالسويس ولقي حتفه على الفور.

٢- حالة الشهيد **أشرف نور الدين محمد عبد الرازق** (٣٨ عاما – فني صيانة معدات بشركة السويس للأسمنت – بطاقة رقم قومي ٢٧٠١٦٣١) وقد استشهد يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ متأثراً بطلقات خرطوش دخلت من الجانب الأيسر للبطن لتخرج من الجانب الأيمن بالإضافة لطلقة مطاطية من أسفل الساعد الأيمن خلال مشاركته في مظاهرة سلمية أعقبت صلاة الجمعة. وقد أكد شهود عيان كانوا معه في المظاهرات أن ضباط قسم شرطة السويس هم من قتلوه هو و١٢ متظاهراً آخرين حيث أطلقوا النار الحي عليهم من أعلى أسطح البنايات المجاورة للقسم حوالي الساعة الثانية ظهراً.

٣- حالة الشهيد **مصطفى عبد الله عبد الوهاب** وقد استشهد يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ حوالي الساعة السادسة مساءاً خلال عودته من أداء صلاة المغرب في مسجد سيدي فرج بالقرب من سكنه. حيث أصيب بطلق ناري بالظهر أسفل الكتف اليمين من أحد القناصة من قسم شرطة السويس فتوفي في الحال.

٤- حالة الشهيد **محمد محروس أنور محمد** وقد استشهد الساعة التاسعة مساء يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨. وقد أفادت أسرته أنه غادر المنزل حوالي الخامسة والنصف مساءاً، وأن رجل الأعمال إبراهيم فرج هو الذي قام بإطلاق النار عليه من فوق عمارته. وقد اصطحبه شقيقه مع ثلاثة مصابين آخرين إلى مستشفى التأمين الصحي وتوفي في غرفة العمليات، وأوضح التقرير الطبي الميداني الصادر عن المستشفى أنه وصل على المستشفى في الثامنة والنصف مساءاً وهو يعاني من توقف في عضلة القلب نتيجة طلق ناري إثر دخول رصاصة في لوح الكتف الأيسر من الخلف استقرت في القلب والرئة اليسرى.

٥- حالة الشهيد **عبد العزيز ماهر محمد فكري** (٤٠ عاما) وقد استشهد يوم ٢٠١١/١/٢٩ متأثراً بإصابته بطلق ناري حي في رأسه نتج عنه تفجير العين وكسر في الجمجمة ونزيف داخلي وتوفي على الفور. وجهة الوفاة قسم شرطة عتاقة وقد أفادت أسرته التي أبلغت من جانب المشرحة في اليوم التالي أنهم لم يجدوا معه نقوده ولا "الموتوسيكل" الذي يخصه وأنه كان قد خرج لقضاء بعض حاجاته وذكروا أنهم لا يتهمون أحداً لكن الأهالي قالوا لهم أن الجاني ربما يكون من الجيش بسبب عدم وجود رخصه مع الشهيد.

٦ – حالة الشهد **أحمد محمد أحمد فرغلى**، وقد استشهد يوم ١٨ فبراير ٢٠١١ فى منطقة الأربعين أثناء توجه مع متظاهرين آخرين إلى قسم شرطة السويس حيث فوجئوا بالمدعو إبراهيم فرج (رجل أعمال بالسويس) يقوم بإطلاق الرصاص الحى من رشاش آلى بشكل عشوائى على المتظاهرين من سطح عمارته السكنية بجانب قسم السويس، حيث أصيب فى هذه الاثناء برصاصة فى البطن، وتم عمل أكثر من عملية جراحية لكن تدهورت حالته وتوفى.

كما وثقت اللجنة فى زيارتها لمدينة العريش مقتل ١٩ شهيدا برصاص قوات الأمن ، ومن بينها حالة الشهيد " حسن صابر سليمان " سائق نقل خضروات الى مخزن بمدينة الشيخ زويد صباح يوم ٢٩ يناير، ولدى اقترابه من المخزن، قام قناصة للشرطة من فوق سيارة مدرعة باطلاق الرصاص على سيارته ، مما أدى لاصابته وزميل آخر ولم يمكن اسعافه من جانب زملائه حيث تضاعفت كثافة النيران بمشاركة ضباط فوق مركز شرطة الشيخ زويد القريب من المخزن ، وقد توفى قبل نقله الى المستشفى .

القتل العشوائي

ثمة نمط آخر لأعمال القتل تعرض له العديد من المواطنين قد يحمل طابع القتل العمد، وقد يحتاج إلى تكيف قانوني مختلف حيث تباينت مظاهرة.

يوضح النموذج الأول تقرير للمجلس القومي لحقوق الإنسان فرع بني سويف عن أحداث محافظة بني سويف، ويفيد أنه في يوم السبت ٢٠١١/١/٢٩ حث بعض المخبرين (رجال الشرطة السرية) الأهالي على التوجه إلى مركز شرطة ببا لاستلام الموتوسيكلات والسيارات المتحفظ عليها بالمركز فتوجهت مجموعة من الأفراد لا تتجاوز الخمسين فرداً، منهم بعض السائقين وأصحاب السيارات والموتوسيكلات ومعهم بعض أهاليهم وأصدقائهم، وأثناء سيرهم في الطريق بدون أي هتاف يذكر قامت سيارة إطفاء قرب مركز الشرطة بفتح خراطيم المياه عليهم لتفريقهم، وأعقبها إطلاق ذخيرة حية من قبل قوة شرطة مركز شرطة ببا بقيادة رئيس مباحث القسم والذي شوهد وهو يطلق الرصاص من سلاح آلي عقب نفاذ الذخيرة من الطبنجة الخاصة به، كما شوهد بعض أمناء الشرطة فوق سطح القسم يطلقون النار أيضاً، وإثر فرار الأهالي على داخل شوارع المدينة قامت قوات الشرطة بمطاردتهم وإطلاق النيران عليهم داخل شوارع المدينة فقتلت عشرة أفراد وأصابت نحو ١٩ فرداً.

وقد أوضح التقرير أسماء الشهداء العشرة وهم: حاتم سعيد حسين، ومينا اسطفانوس، نصر الله، واحمد حسن أحمد هريدي، وأشرف سالم على منصور، واحمد سعد مصطفي، ومصطفي سيد محمد علي، وعماد علي محمد علي، واشرف فريد يسين عبد السميع، ورامي سيد حمزة منصور، وأحمد محمود محمد سعيد. كما رصد التقرير أسماء المصابين التسعة عشر.

كما وثقت المنظمة العربية لحقوق الانسان من خلال جهود اعضائها فى محافظة بنى سويف مقتل اثنين إضافيين فى الواقعة نفسها وهما احمد انور سالم ، وجابر احمد عبد الباقى.

وافادت شهادات نشطاء الثورة لباحثى المنظمة العربية لحقوق الانسان الى الاسكندرية بسقوط ١١١ شهيدا يومى ٢٨، ٢٩ يناير، وورد أن ستة منهم على الاقل سقطوا بالرصاص الحى فى المواجهات التى جرت أمام مسجد القائد ابراهيم عقب صلاة الجمعة يوم ٢٨يناير، بينما سقط الغالبية خلال الاحتجاجات امام اقسام الشرطة ، وبينهم ٣٧ قتيلا امام قسم الرمل ثان على يد رئيس مباحث القسم المدعو : وائل الكومى وبعض زملائه : الذين اطلقوا نيران عشوائية عليهم بشكل متكرر ، كما قتل عمدا بعض من قاموا بتصوير الاحداث، وقد استجوابتهم النيابة العامة وأمرت بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.

الإعدام خارج القانون

يظهر من بين أعمال القتل التي شهدتها الفترة التي يغطيها التقرير وقائع ينطبق عليه طابع الإعدام خارج القانون. وكان نموذجها البارز واقعة قتل ١٢ نزيلا في سجن دمنهور. فطبقاً للشهادات التي تلقتها لجنة تقصى الحقائق قام الرائد سامي بيومي مسئول سجن دمنهور إثر إحباط محاولة فرار سجناء، الى توقيف ١٢ من النزلاء ونقلهم إلى سطح السجن رميهم بالرصاص. ولم تصدر شهادات وفاة أو تقارير طبية للسجناء المقتولين.

تشمل قائمة النزلاء الضحايا: إسلام عطية محمد صالح (٢٧ عاماً) ومدحت يحيى عبد المقصود (٢٩ سنة) ورامح حمدي عبد الظاهر (١٨سنة) وفتحي رزق يونس (٢٤ سنة) ومحمد عبد الظاهر طوخي عبد الله (٢٣ سنة) ومحمد خميس على العبد (٢٧ سنة) ومحمد شلبي كامل حمزة (٢٢ سنة) وبهاء إبراهيم حسين (٢١ سنة) واحمد جمعة عبد الحليم حسن (٢٧ سنة) وعبد حسن عيسى عبد (٢٨ سنة) ومحمد جمال يوسف سليمان (٢٨ سنة) ومحمد عادل عبد اللطيف (٢٦ سنة). وتحتفظ البعثة بأسماء اثنين من الشهود من أقارب الضحايا.

٢- جرائم القتل والاعتداء البدني من خلال أعمال البلطجة

بعد فشل الأجهزة الأمنية في تفريق المظاهرات الاحتجاجية، وفض الاعتصام في ميدان التحرير الذي تحول إلى مركز للثورة، وتكليف القوات المسلحة بفرض النظام، وإعلان حظر التجوال. وإعلان الرئيس السابق فى خطاب عاطفى عدم ترشحه لولاية جديدة.

شرع الحزب الوطني في تعبئة عناصره للنزول في تظاهرة مؤيدة للرئيس في ميدان مصطفى محمود، شارك فيها إلى جانب الذين تم حشدهم جموع من الذين تأثروا بخطاب الرئيس، وسط حشد إعلامي كثيف للتحريض على المحتجين في ميدان التحرير واتهامهم باتهامات مشينة. وما أن حلت

الظهيرة حتى فوجئ المحتجون في ميدان التحرير باندفاع مجموعات من البلطجية يمتطون ظهور الجمال والخيول، ويتسلحون بالأسلحة البيضاء والعصى الغليظة، وقطع من الحديد يخترقون ميدان التحرير من بين دبابات القوات المسلحة التي كانت تفرض طوقاً حازماً حول الميدان، وينهالون على المحتجين ضرباً عنيفاً على نحو همجي لم يراع لا أطفالا ولا نساء ولا شيوخاً في مشهد لن ينساه الرأي العام مهما باعد عنه الزمن.

وبينما نجح المحتجون في صد هذه الهجمة الوحشية، والقبض على عدد من المهاجمين ودوابهم وتسليمهم في وقت لاحق للقوات المسلحة، فقد أدى هذا الهجوم إلى قتل نحو ١٩ متظاهرا وإصابة العديد من المواطنين يصعب تقدير عددهم على وجه الدقة، حيث توالت الهجمات من جانب بلطجية آخرين تحصنوا في بعض المناطق المحيطة بالميدان، وتابعوا رشق المواطنين بالحجارة، وقطع الحديد لمدة تقارب ٣٦ ساعة متواصلة تحولت في المساء إلى مذبحة خطيرة باعتلاء بعضهم أسطح المباني والمنشآت المجاورة، وقذف المحتجين بزجاجات المولتوف. ورافق هذا استخدام قناصة طلقات نيران حية من أسطح المنشآت.

كان جليا أن هذه الهجمات تستهدف فض الاعتصام، وإجلاء المحتجين من ميدان التحرير "بأي ثمن" ومن ثم شهدت قدراً كبيراً من الجرائم دون تمييز وثقتها العديد من الأفلام التي تداولتها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وتلاحظ لجنة تقصي الحقائق ما يلي من واقع ما أطلعت عليه من شهادات ما وثقته الأفلام المصورة، وما تابعته من المصادر الإعلامية.

١- تجاهل المسئولين ما يدور من أحداث إجرامية، وبالمثل أجهزة الإعلام الرسمية، وكأن ما يجرى من أحداث يقع في كوكب آخر. ولم يظهر رئيس الوزراء السابق الفريق أحمد شفيق إلا بعد مرور ٢٣ ساعة من بدء الهجوم. وبينما قدم اعتذاراً للرأي العام عما حدث فقد أبدى عدم معرفته بتفسير ما جرى، وفي الوقت نفسه استمرت الأعمال الإجرامية ضد المحتجين.

٢- التزام قوات الجيش موقفاً سلبياً من هذه الأحداث، بدعوى عدم الانحياز إلى المؤيدين أو المعارضين، بينما كانت المعركة تدور بين بلطجية ومواطنين عزل.

٣- تورط قيادات في الدولة والحزب الوطني في توجيه هذه الحملة على نحو عبرت عنه العديد من الشهادات التي جمعتها لجنة تقصي الحقائق ومن بينها شهادات حول ترتيبات نظمها الحزب الوطني في مقاره في عدد من الأحياء الشعبية لحشد بلطجية ونقلهم أو توجيههم للقيام بهذه المهمة نظير مبالغ نقدية، وتوفير شاحنات لنقل الحجارة لهم. وأوردت شهادات أن أوامر صدرت من قيادات للحزب الوطني بحشد الآلاف من أنصار الحزب والبلطجية للتوجه لميدان التحرير لمواجهة معارضي الرئيس مبارك وتسليحهم بالشوم والأسلحة البيضاء. وسمت شهادات بعض قيادات ورموز الحزب الوطني في القاهرة والجيزة شاركوا فى هذه المهمة.

٤- نجاح المحتجين في اعتقال عدد من البلطجية والمهاجمين، واستجواب بعضهم، والاحتفاظ ببطاقات هويتهم قبل تسليمهم إلى الجيش، وتظهر هذه البطاقات أن بعضهم رجال أمن، وبعضهم مسئولي وحدات في الحزب الوطني.

٣-الاعتداءات البدنية والاصابات المتخلفة عن قمع المتظاهرين

أولت لجنة تقصى الحقائق اهتماما خاصا لحالات الاصابات المتخلفة عن الاعتداء على المتظاهرين ، من حيث طبيعة الاصابات الشائعة والتى تعطى مؤشرا على نمط العنف الذى ارتكب ضد المتظاهرين . وكذلك من حيث نمط تعامل المستشفيات مع الحالات التى وصلتها ، وكذلك من حيث طبيعة المشاكل الطبية التى يواجهها المصابون ، وخاصة الحالات الحرجة منهما.

وقد شملت زيارات موفدى المجلس القومى لحقوق الانسان (٦) مستشفيات فى القاهرة هى: مستشفيات القصر العينى التعليمى، والهلال، وسيد جلال، وام المصريين، ومعهد ناصر، ودار العيون. وثلاث مستشفيات فى الاسكندرية هى: شرق المدينة، وجامعة الاسكندرية، ومركز قيلح الطبى بالمنشية المجاور لمسجد القائد ابراهيم وهى المنطقة الى شهدت مصادمات كبيرة بين المواطنين وقوات الأمن .

كما وثقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شهادات العديد من الأطباء الذين شاركوا فى اسعاف المصابين فى المستشفيات الميدانية ، وشهادات الاطباء المسئولين عن عدد اخر من المستشفيات. وشهادات العديد من المصابين الذين تعاملوا مع مستشفيات السويس والاسكندرية خلال زيارات بعثتها للمحافظات .

وتخلص لجنة تقصى الحقائق إلى الأتى :

أ- ان طبيعة الموقف الميدانى خلال المواجهات ، وخشية المواطنين من التعرض للاعتقال خلال الايام الاولى للثورة على وجه الخصوص ، ورفض بعض المستشفيات قبول حالات الاصابات بالطلقات النارية، يحول دون الوقوف على اعداد الضحايا على وجه الدقة . ويحتاج الى مزيد من الجهد المنظم من جانب وزارة الصحة لاجلاء حقيقة هذه الاصابات، واصدار تقرير واف عنها للرأى العام.

ب – يشير نمط الاصابات الى طلقات نارية فى الرأس والصدر ومناطق تعرض المصابين القتل الأخرى، والتى وان لم تؤد الى الوفاة على نحو ما عرضه التقرير فى حالات القتل فقد أدت الى اصابات جسيمة ، وكان من ابرزها اصابات العيون ، وكشفت الزيارات والشهادات وغيرها عن ظاهرة تدعو للاسف الشديد عن حجم اصابات العيون.

فوفقا لمدير المعهد القومي للعيون فإنه علي امتداد أيام الثورة تم تحويل أكثر من ألف حالة للمعهد منها من احتاج لتدخل جراحي لإنقاذ العين. وللأسف فإن عددا كبيرا من المصابين تعرضوا لتلف وتهتك العينين خاصة يومي ٢٨ يناير والأربعاء ٢ فبراير، وهو ما لا يمكن علاجه خاصة في حالات قطع العصب البصري وضمور العين.

ووفقا لرئيس قسم الرمد بمستشفي القصر العيني، فقد استقبل المستشفى عددا هائلا من الحالات يقارب المائتين خلال الأيام الأربعة الأولى للثورة، وأن حالات كثيرة فقدت بصرها تماما بسبب الإطلاق المباشر والمتعمد للرصاص علي حدقة العين.

وقد توزعت إصابات على ثلاث مجموعات نتجت الأولى عن الرصاص الخرطوش والمطاطي الموجه مباشرة للوجه والذي أدي لحدوث انفجار وضمور للعين للحالات المصابة، وتمثلت المجموعة الثانية فيمن تعرضوا لطلق بجانب العين تسبب في قطع العصب البصري وهي أيضا من الحالات التي فقدت بصرها ولايمكن علاجها وإن كانت تحتفظ بشكل العين، أما المجموعة الثالثة فهم الأكثر حظا والذين تعرضوا لإصابات بجوار مركز الإبصار وانفصال شبكي دون حدوث قطع في العصب البصري وقد تم علاجهم جراحيا بإصلاح شبكية العين. ولوحظ أن معظم إصابات الرصاص الحي أفقدت المتظاهرين بصرهم، كما أدي استخدام الرصاص الخرطوش الي تناثر كرات الرصاص في المخ والجيوب الأنفية مما استدعي إجراء أكثر من جراحة لإنقاذ حياة هؤلاء المرضي.

ج – ورغم استجابة بعض المستشفيات العامة لعلاج المواطنين، فقد تلقت لجنة تقصى الحقائق شكاوى تفيد تراخى بعض المستشفيات فى توفير مقومات استكمال علاج البعض الآخر، سواء لندرة متطلبات العلاج فى هذه المستشفيات، أو بسبب ضعف موارد بعض المصابين الذين لم يتمكنوا من اللجوء إلى المستشفيات الخاصة التى يتوافر فيها العلاج.

د – كذلك شكا العديد من المواطنين من استخراج شهادات وفاة لذويهم تبين طبيعة الاصابة وسبب الوفاة وتقارير الطب الشرعى للصفة التشريحية لجثامين بعض الشهداء والتى لم تتطرق إلى نوع المقذوفات وتفاصيل الإصابة، وكان ذلك موضع انتقاد من جانب النيابة العامة. وقد يفرض ذلك على السلطات المختصة سواء كانت سلطات تحقيق أو سلطات سيادية إصدار قائمة بأسماء ضحايا هذه الثورة من الشهداء معتمدة وتنشر فى الجريدة الرسمية، وتعتمد كدليل رسمى لذوى الشهداء يحفظ لهم كرامتهم المعنوية كشهداء للثورة، وتعتمد كوثيقة لجبر الضرر.

٤ – الاختطاف والاعتقال والتعذيب

– تعرض آلاف من المتظاهرين للاعتقال خلال الأيام الأربعة الأولى، وتم إيداعهم معسكرات الأمن المركزي، وأُطلق سراح الأغلبية العظمى منهم، لكن ظل عشرات منهم مجهولي المصير.

– تمت بعض الاعتقالات بطريقة الخطف من الطريق على غرار ما تعرض له الناشط وائل غنيم الذي روى على شاشة التليفزيون قصة اختطافه واحتجازه في مباحث أمن الدولة.

– لم تقتصر أعمال الاعتقالات على عناصر الشرطة المدنية بل شاركت فيها الشرطة العسكرية، وظهر ذلك في اقتحام مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان.

– تعرض بعض المعتقلين للتعذيب وقد أوضح ذوو المواطن عمر فتحي زور البربري الذي عثر على جثته في ميدان سوارس بالمعادي عند استلامهم الجثة في ٢٠١١/٢/٤ من مستشفى القوات المسلحة أن الجثة كانت تحمل آثار تعذيب وخلع أظافر.

– لم يفصح الجيش عن مصير الأشخاص الذين تسلمهم من المتظاهرين يوم معركة الجمال، وما إذا كان قد أجري تحقيقات معهم أو قام بحبسهم أو أطلق سراحهم.

ثالثاً: السياسات الإعلامية بين التعتيم والتضليل

لعبت سيطرة الدولة على وسائل الاتصال، وهيمنتها على العديد من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دوراً سلبياً تجاه الأحداث على نحو يتجاوز طابع الانحياز أو عدم الموضوعية إلى المسئولية المباشرة عن انتهاك حق المواطنين في استقاء المعلومات وحقهم في المعرفة، بل ويمتد في بعض الحالات إلى مستوى التحريض ضد المتظاهرين سلمياً على نحو يضع الإعلام كطرف شريك في الجرائم التي ارتكبت في حقهم.

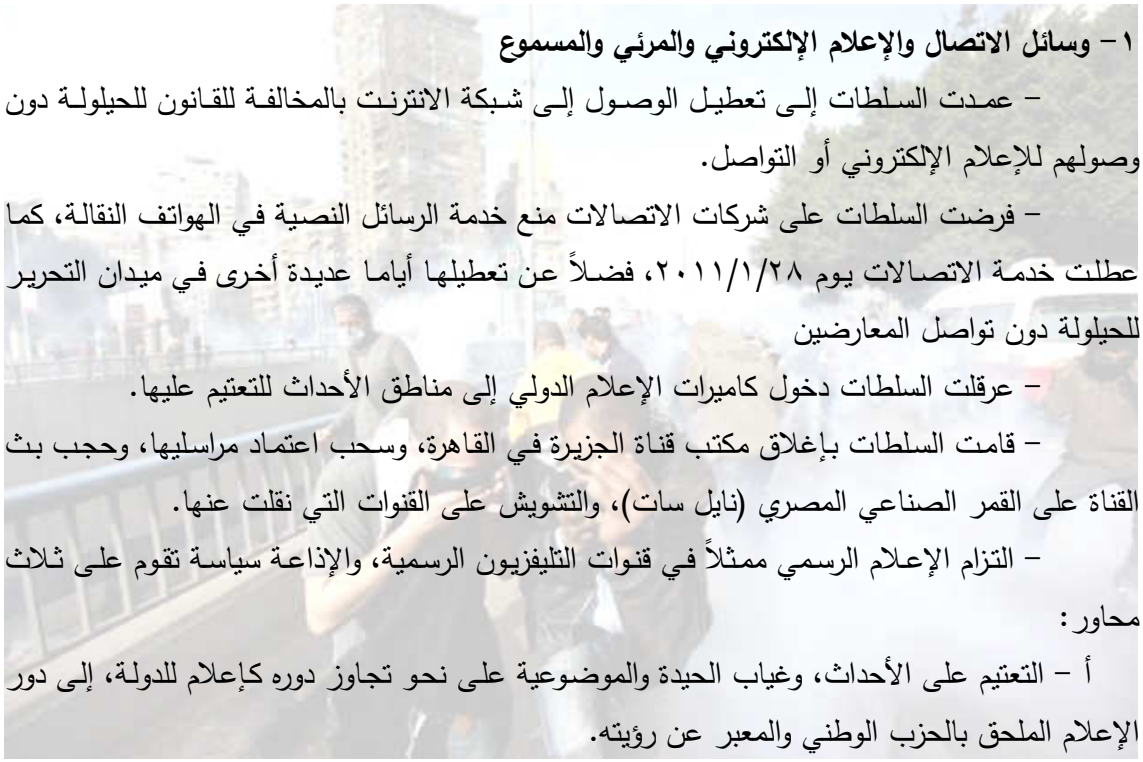

١– وسائل الاتصال والإعلام الإلكتروني والمرئي والمسموع

– عمدت السلطات إلى تعطيل الوصول إلى شبكة الانترنت بالمخالفة للقانون للحيلولة دون وصولهم للإعلام الإلكتروني أو التواصل.

– فرضت السلطات على شركات الاتصالات منع خدمة الرسائل النصية في الهواتف النقالة، كما عطلت خدمة الاتصالات يوم ٢٠١١/١/٢٨، فضلاً عن تعطيلها أياما عديدة أخرى في ميدان التحرير للحيلولة دون تواصل المعارضين

– عرقلت السلطات دخول كاميرات الإعلام الدولي إلى مناطق الأحداث للتعتيم عليها.

– قامت السلطات بإغلاق مكتب قناة الجزيرة في القاهرة، وسحب اعتماد مراسليها، وحجب بث القناة على القمر الصناعي المصري (نايل سات)، والتشويش على القنوات التي نقلت عنها.

– التزام الإعلام الرسمي ممثلاً في قنوات التليفزيون الرسمية، والإذاعة سياسة تقوم على ثلاث محاور:

أ – التعتيم على الأحداث، وغياب الحيدة والموضوعية على نحو تجاوز دوره كإعلام للدولة، إلى دور الإعلام الملحق بالحزب الوطني والمعبر عن رؤيته.

ب – التحريض ضد المتظاهرين، وإلصاق تهم مشينة بهم، وبث وقائع مزورة ومفبركة لتأليب الرأي العام عليهم.

ج – فرض رقابة صارمة على البرامج الحوارية، وحظر مشاركة أي أشخاص يعبرون عن آراء موضوعية في مسار الأحداث. والتدخل في مضمون البرامج الحوارية وضيوفها في القنوات الخاصة.

– كذلك اتجهت بعض القنوات الفضائية العربية المملوكة لقيادات في الحزب الوطني أو رجال أعمال محسوبين على النظام إلى التزام نفس السياسة الإعلامية للقنوات المملوكة للدولة.

– الضغط على بعض القنوات العربية، لتعديل سياساتها الإعلامية بالاتجاه الذي تتبناه القنوات المملوكة للدولة.

د- الصحف المملوكة للدولة

لم تقتصر السياسات التحريرية للصحف المملوكة للدولة على الانحياز للموقف الرسمي تجاه الأحداث والذي كان متوقعاً بحكم إنماء قياداتها الصحفية إلى الحزب الوطني، والدائرة الأقرب لنجل الرئيس، ولكن اعتمدت هذه الصفح سياسة تحريرية تتجاوز الأخطاء المهنية أو المعالجة الموضوعية إلى جرائم نشر أخبار كاذبة وتضليل الرأي العام، والتحريض على المتظاهرين.

وقد رفضت صحيفة الأهرام نشر اعتذار عن أحد كتابها عن الموقف الذي اتخذته خلال الأحداث، مما أضطره إلى نشر مقاله في صحيفة المصري اليوم. وذلك قبل أن تنشر رسمياً اعتذاراً لقرائها.

بينما تحولت مؤسسات صحيفة أخرى مملوكة للدولة عن سياساتها السابقة دون أن تُعني بأن توضح للقارئ مسلكها.

والمدهش أنه عدا استقالة عدد محدود من القيادات الصحفية فقد ظلت معظم قيادات الصحف تمارس عملها بنفس الحماس في عكس الاتجاه

٣- الاعتداء على الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان

- قتل الصحفى احمد محمود الصحفى فى جريدة الاهرام باطلاق الرصاص الحى عليه ووفاته متأثرا بجراحه.
- اعتقال عدد من مراسلي المحطات الفضائية ومصوري صحف ووكالات أنباء ومن بينهم على سبيل المثال مدير مكتب الجزيرة ومراسليها ومراسل فضائية "فرنسا ٢٤"
- التضييق على المراسلين الأجانب والحرص على إبعادهم عن مواقع الأحداث
- اقتحام مقار لمنظمات حقوق إنسان مصرية واعتقال نشطاء مصريين وأجانب كانوا فى مركز هشام مبارك للقانون، وثلاثة من نشطاء المركز المصري لحقوق السكن لدى محاولتهم دخول ميدان التحرير وإثارة المواطنين على هؤلاء النشطاء باتهامهم بالعمالة.

الخلاصة والتوصيات:

يثير مسار الأحداث العديد من التساؤلات المهمة حول أبعاد بعض الوقائع، وطبيعة القرارات التي اتخذت في شأنها والمسئولية المباشرة عنها، يأتي في مقدمتها قرارات إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين سلمياً، وقرار الانسحاب الأمني، ومسئولية الفراغ الأمني الذي أفضى إلى الهجوم المتزامن على أقسام الشرطة وتخريب وحرق ٩٩ قسماً أو نقطة شرطة على مستوى الجمهورية، والهجوم المتزامن على ست مجمعات سجنيه، وفرار أكثر من ثلاثة وعشرون ألفاً من السجناء الجنائيين بينهم سجين من حماس ظهر فى منزله بغزة بعد بضعة ساعات من اقتحام السجن، وآخرين من حزب الله ظهر بعضهم فى لبنان بعد أقل من أسبوع، مما أثار فزع المجتمع المصري ولا يزال بعض السجناء الجنائيين يشكل تهديداً امنياً خطيراً للمجتمع.

وقد ضاعف من صعوبة تقصي الحقائق عدة عوامل أبرزها غياب التفسيرات الرسمية، وتضارب المعلومات، وسيادة مناخ يتسم بعدم الشفافية والرغبة في إخفاء الحقائق.

وبينما لا يخفي أثر هذه العوامل وغيرها على نتائج مهمة لجنة تقصي الحقائق في تقديم أدلة قاطعة فيما عرضت له من قضايا فأنه لا يؤثر على قدرتها في تقديم دلائل ومؤشرات تساعد النيابة العامة وغيرها من جهات التحقيق القضائي في مباشرة التحقيق بشأنها، كما تحيط الرأي العام بما توصلت إليه من استخلاصات.

١. في مسئولية وزارة الداخلية عن أعمال القتل والاعتداءات البدنية على المتظاهرين

أشارت المصادر الإعلامية إلى أن وزير الداخلية أنكر في التحقيقات الأولية التي أجريت معه من جانب النيابة العامة مسئوليته عن إصدار قرارات إطلاق النار على المتظاهرين، لكن أشارت التسجيلات التي تضمنها القرص المضغوط (C.D) الخاص بتسجيلات مكالمات قيادات قوات الأمن المركزي عقب أحداث ٢٥ يناير التي تحفظت عليها النيابة العامة من غرفة عمليات قطاع الأمن المركزي عن صدور أوامر بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين من وزارة الداخلية مما تسبب في حدوث بلبلة بشأن هذا الإطار، وأن القيادة المركزية لقوات الأمن المركزي رفضت هذا الأمر فيما استجابت له بعض القيادات الفرعية في بعض المناطق والأماكن على رأسها ميدان التحرير والشوارع القريبة منه، وذلك بعد إلحاح الأوامر من وزارة الداخلية خوفاً من وصول المتظاهرين لمقر الوزارة واقتحامها

وقد شرعت النيابة العامة بالفعل في التحقيق في هذه المسئولية، وقررت حبس أربعة من قيادات وزارة الداخلية على صلة بهذه الاتهامات.

وفي كل الأحوال يظل من الثابت مسئولية وزير الداخلية المباشرة عن الجرائم التي ارتكبت خلال هذه الفترة بحكم مسئوليته السياسة بصفته وزيراً للداخلية، ومسئوليته القانونية عن تابعيه، فضلاً عن طول بقائه في منصبه منذ العام ١٩٩٧ الذي كان يتيح له تركز في السلطات والسيطرة الكاملة على كل قطاعات الوزارة.

أما فيما يتعلق بمسئوليته عن الفراغ الأمني، فقد تراوحت التفسيرات بين قصد إحداث هذا الفراغ، كخطة مسبقة لاحتواء الاضطرابات الشعبية، وبين انهيار قدرات قوات الشرطة تحت الضغط المتلاحق للجماهير على مدى الأيام الأربعة الأولى من بدء الثورة إلى أن وصلت إلى ذروتها في منتصف يوم ٢٨ يناير، فضلاً عن انهيار نظام الاتصالات بسبب قطع خدمة الهاتف الجوال، وعجز وسائل الاتصال اللاسلكية الخاصة بالشرطة على الاتصالات اللازمة.

وبينما يقع على عاتق النيابة العامة إجلاء حقيقة ظروف وملابسات ما تقدم، يظل من المؤكد أن هذه الوقائع ذات تأثير كبير على تفسير ظاهرة الحرق المتزامن لأقسام الشرطة، وهروب السجناء حيث يكمن تفسير أبعاد هاتين الظاهرتين بحالة الفراغ الأمني. إذ يرى بعض الشهود أنها تتصل بما سبق الإشارة إليه عن خطة لأحداث فوضى أمنية، بينما يذهب شهود آخرون إلى أنها جزء من حاله الانهيار الأمني الذي واجهته الوزارة في مساء ٢٠١١/١/٢٨.

ولم تتوافر للجنة دلائل على مسئولية وزارة الداخلية عن فرار منظم للسجناء وإن ظلت مسئوليتها قائمة عن عدم تشديد الحراسة على السجون في مثل هذه الظروف.

ويتقاسم رئيس الدولة السابق مع وزير الداخلية مسئولية السياسة الأمنية تجاه الأحداث خلال المواجهة الأمنية للمتظاهرين بحكم مسئوليته الدستورية. فضلاً عن رئاسته للمجلس الأعلى للشرطة.

٢. في مسئولية الإعلام الرسمي عن التحريض على ارتكاب الجرائم ضد المتظاهرين

خلصت لجنة تقصي الحقائق إلى أن سيطرة الدولة على وسائل الاتصال، وهيمنتها على العديد من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة لعبت دوراً سلبياً تجاه الأحداث يتجاوز انتهاك حق المواطنين في استقاء المعلومات وحقهم في المعرفة والتواصل إلى مستوى التحريض ضد المتظاهرين سلمياً على نحو يضع الإعلام كطرف شريك في الجرائم التي ارتكبت في حقهم.

كما خلصت اللجنة إلى أن مسئولية الخلل الجسيم الذي حدث لا يقتصر على القيادات الإعلامية النافذة وفى مقدمتها أنس الفقى وزير الإعلام السابق فحسب بل يمتد إلى النظام الإعلامي الرسمي برمته وتقترح اللجنة ما يلي:

- مساءلة القيادات الإعلامية التي تورطت في أعمال التحريض المباشر ونشر أخبار كاذبة على نحو ما يجرمه القانون.
- إنشاء مجلس وطني مستقل للإشراف على الإرسال المرئي والمسموع على أن يتمتع بقوة قانونه بالاستقلال وأن يضم شخصيات تعبر عن مختلف التيارات الفكرية والثقافية.
- إنهاء سيطرة الحكومة على الصحف القومية، وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة، وتعزيز دور نقابة الصحفيين في شأن الأداء المهني للصحفيين ومحاسبتهم.
- إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر، في قانون العقوبات، وعدم اقتصار رفعها من قانون الصحافة.

- إصدار قانون حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها على نحو يتفق مع المعايير الدولية. واستبعاد كل المسودات التي طرحت بشأنه من قبل والتي كانت تجعل منه قانوناً لتقييد حرية الوصول إلى المعلومات.
- إتاحة نقابة مستقلة للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني للارتقاء المهني وحماية مصالح أعضائها.

٣. في مسئولية الحزب الوطني عن جرائم القتل والاعتداءات البدنية على المتظاهرين

تقع على قيادات من الحزب الوطني مسئولية مباشرة في جرائم القتل والاعتداءات البدنية والترويع التي ارتكبها النظام السابق حيال المتظاهرين سلمياً، وكان أبرزها حشد البلطجية للاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير يوم ٢ فبراير والمعروفة "بموقعة الجمال" وما أعقبها من اعتداءات. وقد ألقت النيابة العامة القبض على ٢٦ من المشاركين في هذه الجرائم وذكروا في التحقيقات أنهم تلقوا أموالاً من عبد الناصر الجابري، ويوسف خطاب عضوي مجلس الشعب عن دائرة الهرم. والقت النيابة العامة القبض على النائبين وحبستهما على ذمة القضية. ووجهت لهما الاتهام بالفعل، كما استجوبت شخصيات اخرى بنفس الخصوص. فيما اشارت شهادات موثقة باحد الأفلام إلى مسئولية عناصر تابعة للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب السابق في ترتيب هذه الأحداث.

لكن لا تقتصر المسئولية الجنائية عن أعمال البلطجة على بعض قيادات الحزب الوطني التي شهدها ميدان التحرير إذ يعد الحزب كمؤسسة مسئولا من الناحية القانونية مسئولية مباشرة عما يلي:

أ- إفساد الحياة السياسية في البلاد والتلاعب بالنظام الجمهوري للدولة بالتعديلات المتكررة للدستور.

ب-تزوير إرادة الناخبين والتدخل المباشر في تغيير نتائج الانتخابات على مستوى الانتخابات المحلية، وانتخابات مجلس الشورى، وقد بلغ ذلك التدليس مداه في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب، والتي أقصت كل التيارات السياسية.

ج- الخلط بين موارد الحزب وموارد الدولة، ووضع اليد على عقارات حكومية كمقار للحزب دون أداء المقابل المالي والمناسب، وبغير وجه من القانون. وقد دعت بعض الهيئات في الأيام الأخيرة الحزب لسداد ما عليه من قيمة إيجار مقره الرئيسي، كما قرر المجلس المحلي لمحافظة القليوبية سحب جميع مقار الحزب الوطني الحكومية وإعادتها مرة أخرى للمحافظة على أن يتم سداد القيمة الايجاريه عن المدة السابقة.

د- تشكيل تنظيم سري شبة عسكري للقيام بأعمال البلطجة بالمخالفة للقانون وهو ما ظهر جليا خلال عمليات تزوير الانتخابات، كما ظهر أخيراً في عمليات القتل والاعتداءات البدنية على المتظاهرين.

وتطالب اللجنة النيابة العامة بأن تتسع تحقيقاتها لهذه الاتهامات، وأن تشمل إجراءاتها التحفظ على أموال الحزب لحين التحقق من الفصل بين أموال الدولة والحزب، والتحفظ على القيادات المشتبه فيها من الحزب لحين استكمال التحقيقات المتعلقة بجرائم الاعتداء على المتظاهرين.

وفي حال ثبوت هذه الاتهامات تطالب اللجنة بحل الحزب الوطني ومصادره أمواله.

٤. فى مسئولية الدولة عن الانصاف وجبر الضرر

تقع على الدولة مسئولية التعويض عما أنزله موظفى إنفاذ القانون من قتل وإصابات للمواطنين. وقد قررت الحكومة بالفعل صرف معاش استثنائي للمستحقين من أسر الشهداء، كما قررت صرف تعويض مالي بقيمة خمسون ألف جنيه لورثة الشهداء في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش الاستثنائي. وترى اللجنة ضرورة التقيد بمبدأ المساواة، والسرعة في تنفيذ هذه القرارات، والنظر في زيادة قيمة التعويضات بحيث تكون جابرة للضرر.

وكذلك العمل على تجاوز الصعوبات التى نشأت عن رفض بعض المستشفيات اصدار تقارير طبية وافية لاثبات سبب وفاة الشهداء وتقارير الطب الشرعي عن الصفة التشريحية، مما كان موضع نقد من جانب النيابة العامة، وصعوبة لدى المواطنين لاثبات حقوقهم فى جبر الضرر. وتقترح اللجنة اصدار قائمة بأسماء الشهداء ونشرها فى الجريدة الرسمية تعتمد كدليل رسمي لذويهم يحفظ لهم كرامتهم المعنوية ويعتمد موثيقة لجبر الضرر.

أما فيما يتعلق بالإصابات فتظهر الحاجة لعدة أمور:

أولاً: استكمال علاج المصابين، وتوفير إمكانيات إجراء الجراحات الدقيقة للحالات الحرجة، وتحمل الدولة كامل نفقات العلاج.

ثانياً: اعطاء اهتمام خاص لمتابعة علاج اصابات العيون نظرا لفداحتها كما وكيف على ان تشمل المتابعة التأهيل النفسي للذين فقدوا بصرهم.

ثالثاً: تقدير التعويضات عن حالات العجز الذي ترتب عن الإصابات وفقاً لنفس المعايير التي تطبقها القوات المسلحة على أفراد القوات المسلحة.

رابعاً: اعتبار حالات العجز الكلي مساوية لحالات الاستشهاد بالنسبة للتعويضات.

وفيما يتعلق بالخسائر في الممتلكات، فقد أعلن وزير المالية عن تخصيص صندوق بقيمة خمسة مليارات جنية لتعويض الذين أضيرت ممتلكاتهم ومنشآتهم جراء الأحداث وشرعت بالفعل في صرف التعويضات

***